معضلة مكافحة الإرهاب في فرنسا والسويد ومستقبل العلاقات التركية الأوروبية

إسماعيل نعمان تلجي

القرارات السياسية الداخلية القوية التي يمكن اتخاذها في المستقبل القريب في فرنسا ودول مثل السويد وفنلندا ضد منظمات إرهابية مثل حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي، لن تعزز العلاقات الأمنية والدفاعية مع تركيا فحسب، بل ستؤدي أيضا إلى تعزيز المواقف التاريخية لهذه الدول فيما يتعلق بالأمن الأوروبي.

تتعرض العلاقات بين تركيا والدول الأوروبية إلى توترات من حين لآخر بسبب سياسات تركيا في سوريا والعراق، وردود الفعل المختلفة تجاه أزمة المهاجرين وغيرها من القضايا السياسية/ الاقتصادية. كما تواجه هذه العلاقات تحديات جديدة بسبب التطورات الأخيرة. جدير بالذكر أن بعض الجهات الفاعلة التي ترغب تركيا في أن تراها حليفة في أوروبا، تواجه مشاكل في فهم مخاوف أنقرة الأمنية وتميل إلى تجاهلها. وفي هذا السياق، فإن وجود أنشطة داعمة للتنظيمات الإرهابية المعادية لتركيا في فرنسا والسويد، مثل حزب العمال الكردستاني /PKKوحدات حماية الشعب /YPGحزب الاتحاد الديمقراطي PYD، ربما هي الأخرى تسفر عن عواقب من شأنها أن تؤثر على علاقات هذه الدول مع تركيا، واعتماد سياسة مشتركة لمكافحة الإرهاب، ومستقبل حلف شمال الأطلسي (الناتو).

فرنسا، ملاذ حزب العمال الكردستاني في أوروبا

تعرّض مركز أحمد قايا الثقافي في العاصمة الفرنسية إلى هجوم في الأيام الأخيرة لشهر ديسمبر/ كانون الأول 2022. وعلى إثر ذلك تجمع أنصار حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي وقاموا بمظاهرات في باريس وحوّلوا العاصمة إلى ساحة حرب. وفي الوقت الذي وصفت فيه هذه الأحداث بأنها من الأعنف التي تقع خلال الفترة الأخيرة في باريس، تم اتهام الشرطة والسلطات الفرنسية بالتقاعس عن الرد على المظاهرات وعدم التعامل معها الشكل المطلوب. وتسبب المتظاهرون في أضرار كبيرة لا يمكن إصلاحها حيث أضرّوا بهيبة ومكانة باريس، إلى جانب التخريب في الممتلكات العامة والممتلكات الخاصة والشوارع والمتاجر والسيارات والمباني. وفي هذا السياق، لم يصل تدخل الشرطة الفرنسية في الأحداث سوى مستوى منخفض، فيما تسبب أنصار التنظيم الإرهابي خلال احتجاجاتهم في إصابة

31 شرطيا فرنسيا. من جهة أخرى، حاول المتعاطفون مع التنظيم الإرهابي نشر دعاية مفادها أن تركيا لها علاقة بالهجوم، واستهدفوا تركيا في هذه التظاهرات.

على الرغم من إعلان وسائل الإعلام الفرنسية وصناع القرار السياسي أن مواطناً فرنسياً مختل عقلياً هو الذي نفذ الهجوم الذي تسبب في كل هذه الاحتجاجات، إلا أن الشرطة الفرنسية سمحت برفع أعلام تنظيم PKK الإرهابي وقيام المتظاهرين بالدعاية للتنظيم. إن قيام حزب العمال الكردستاني بمثل هذه الأعمال التخريبية الكبيرة والمدمرة في باريس، واحدة من أهم عواصم أوروبا، برغم انه قد تم تصنيفه منظمة إرهابية من قبل الاتحاد الأوروبي التي تعتبر فرنسا أحد أكبر الفاعلين السياسيين والاقتصاديين فيه، وكذلك من قبل الولايات المتحدة، أمر يجب التعامل معه على أنه قضية أمنية ذات مخاطر جدية على فرنسا، وليس في سياق العلاقات بين أنقرة وباريس. أما موقف فرنسا الذي يتجاهل تحذيرات تركيا وأولوياتها في هذه المرحلة، فهو يشير إلى مشكلة أخرى في العلاقات بين البلدين.

في واقع الأمر، لو أخذنا بعين الاعتبار تقارير السلطات الفرنسية ووسائل الإعلام حول الهجمات من خلال الإدلاء بتصريحات قريبة من ذرائع

التنظيم الإرهابي، سيتبادر إلى الأذهان أن هناك احتمالية استخدام حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي كأداة في السياسة الداخلية والخارجية لفرنسا. وفي هذا السياق، تظهر فرنسا أيضا أنها لا تريد مواجهة أنصار حزب العمال الكردستاني الذي توفر له مأوى مهما منذ الثمانينيات وحتى اليوم، والذي أصبح له القدرة على التأثير على السياسة الداخلية والخارجية الفرنسية مع مرور الوقت. لكن القضية الرئيسية هنا هي أنه تبين أن المنظمة الإرهابية التي تكافحها تركيا منذ الثمانينيات لا تشكل تهديدا لتركيا فقط. جدير بالذكر أن السفير الفرنسي في أنقرة هيرفيه ماغرو تم استدعائه إلى مقر وزارة الخارجية التركية وتم نقل انزعاج تركيا إلى فرنسا، بعد الأنشطة المناهضة التي قام بها أنصار حزب العمال الكردستاني، ضد تركيا في فرنسا. ولكن على الرغم من أن تصريحات المسؤولين وصناع القرار في تركيا بأن حزب العمال الكردستاني الإرهابي وامتداداته مثل وحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي تشكل تهديدا لأوروبا بأكملها، قد اتضحت جليا للجميع نتيجة للأحداث التي وقعت في فرنسا، إلا أنه يمكن القول إن السلطات الفرنسية ليس لديها نية للتغيير الحقيقي بخصوص هذه المسألة.

المعضلة الاسكندنافية: مواجهة التهديد الروسي؟ أم دعم منظمة إرهابية؟

استمرت أصداء التطورات الجارية في فرنسا، وفي هذا الوقت حدث تطور آخر فيما يتعلق بتوفير المأوى والمنصة لأنشطة منظمة حزب العمال الكردستاني الإرهابية في السويد في الأسبوع الثاني من العام الجديد. جدير بالذكر أن السويد وفنلندا اللتين سعيا إلى تعزيز تحالفاتهما العسكرية في سياستهما الخارجية عقب الغزو الروسي لأوكرانيا في فبراير/ شباط 2022, تقدمتا بطلب للحصول على عضوية الناتو في يونيو/ حزيران 2022 من أجل الاندماج في الهيكل الأمني الأوروبي والدخول تحت حماية الناتو، لكن إجراءاتها "المتسامحة والمتساهلة" تجاه منظمة حزب العمال الكردستاني التي تعتبرها تركيا والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية منظمة إرهابية، دفعت أنقرة للإعلان بأنها لن توافق على انضمام السويد وفنلندا إلى حلف الناتو في حال عدم تغيير سياساتهما تجاه هذه المنظمة الإرهابية.

ونظرا لضرورة موافقة جميع أعضاء حلف الناتو في حال تقديم دولة جديدة لطلب الانضمام له، فقد وقعت تركيا والسويد وفنلندا مذكرة مشتركة في يونيو/ حزيران2022، وتم الاتفاق على إمكانية تحقيق مطالب تركيا في هذا الصدد. وخلال سبعة أشهر عقب توقيع المذكرة، تم عقد العديد من الاجتماعات بين تركيا والسويد وتركيا وفنلندا، واتخذت ستوكهولم وهلسنكي بعض الخطوات وإن كانت محدودة، تماشيا مع مطالب تركيا. إلّا أن هذه المرحلة شهدت إجراءات مختلفة من قبل أنصار حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي في كلا البلدين، ولم يتم منع هذه الإجراءات المناهضة لتركيا وفق المطلوب، كما لم يتم إيقاف هذه الفعاليات.

وتظهر التطورات الأخيرة لاسيما التي وقعت في السويد، أن دولا مثل فرنسا والسويد قد أضرت بالهيكل الأمني الأوروبي من الداخل أكثر من الضرر القادم من التهديد الروسي الذي يقال إنه يأتي من الخارج. حيث قام أنصار منظمة حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي الإرهابية الذين تجمعوا أمام مبنى البلدية في العاصمة السويدية ستوكهولم بتنظيم المظاهرات وترديد هتافات وألفاظ مسيئة ضد الرئيس

التركي رجب طيب أردوغان، ولم تتدخل الشرطة السويدية في هذه الأحداث إلّا بشكل محدود للغاية. وفي أعقاب هذه المظاهرات والهتافات المسيئة أعلن وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو أن منظمة حزب العمال الكردستاني الإرهابية تحاول منع عضوية السويد في الناتو، وأن السويد لن تتلقى الإجابة المرضية لها بشأن عضويتها في الناتو ما لم تتخذ حكومتها الإجراءات اللازمة في أسرع وقت.

وبالإضافة إلى ردود فعل السلطات التركية على الحدث، تم تغطية هذه المسألة أيضا في وسائل الإعلام الدولية، إلّا أن وسائل الإعلام الدولية قامت بنشر أخبار مؤيدة لذرائع منظمة حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي الإرهابية، واستدعاء تركيا للسفير السويدي إلى وزارة الخارجية بعد الأحداث. وبعد تصريح رئيس الوزراء السويدي أولف كريسترسون بأن "تركيا لها مطالب لا يمكن لبلده قبولها"، فيجب أن يتم طرح موضوع الهجوم اللفظي والاستهدافات ضد تركيا والرئيس أردوغان باعتباره قضية مهمة في السياسة السويدية. لأن السويد قد تبقى بعيدة عن الهيكل الأمني الأوروبي لفترة طويلة بسبب أعمال أنصار منظمة حزب العمال الكردستاني المصنفة منظمة إرهابية من قبل الاتحاد الأوروبي التي تعتبر السويد عضوا فيه. ولذلك، فإن القضية الرئيسية هي إنشاء منصة من شأنها أن تثير مناقشة سلسلة من الإجراءات العاجلة التي يجب اتخاذها بشأن حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي في إطار السياسة الداخلية السويدية.

مستقبل الهيكل الأمني الأوروبي

وفي هذا السياق، يمكن القول إنه لم يتم التفهم بشكل كافٍ لمخاوف الأوروبيين شركاء تركيا التي اتبعت استراتيجية متكاملة مؤسسيا مع النظام السياسي الأوروبي في إطار النظام الدولي منذ الخمسينيات. حيث تظهر أعمال وهجمات منظمة حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي الإرهابية التي تزايدت في فرنسا والسويد وفنلندا في الفترة الأخيرة، تجربة ومشروعية تركيا وأنها محقها في مكافحة الإرهاب المستمرة منذ نحو 50 عاما. كما يجب على العواصم الأوروبية أن تفهم أيضا أن هذه الهجمات الأخيرة وأي دعم يتم تقديمه إلى منظمة حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي الإرهابية يمكن أن يتحول يوما ما إلى هجوم على الدولة والشخص والمؤسسة التي تقدم هذا الدعم. جدير بالذكر أن تركيا تحركت مع شركائها الأوروبيين لعقود من الزمن في المنظمات الإقليمية والدولية مثل الاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وحلف شمال الأطلسي (الناتو)، لذلك يجب على الأوروبيين أن يصلوا إلى توافق في الرأي بأن المنظمات الإرهابية لا تميز ضد لغة أو دين أو عرق، ويجب عليها التعامل مع الثقافة الأمنية في إطار كامل وشامل اليوم.

وعلى الرغم من كل الجهود التي تبذلها تركيا في هذا الصدد، فإن سماح بعض الدول بشكل علني وواضح للتنظيم الإرهابي للقيام بفعاليات قد يسبب ردود فعل كبيرة من المجتمع في دول مثل فرنسا وقد يضر بالعلاقات بين الدولة والمجتمع. إن استمرار دول مثل السويد وفنلندا في دعم فعاليات المنظمة الإرهابية بذريعة العبارة التي يرددونها "الحرية للجميع"، قد يؤدي إلى بقائها خارج المظلة الأمنية للناتو لفترة طويلة، وبالتالي خارج الأمن الأوروبي بشكل من الأشكال. وفي هذا السياق، فإن القرارات السياسية الداخلية القوية التي يمكن اتخاذها في المستقبل القريب في فرنسا ودول مثل السويد وفنلندا ضد منظمات إرهابية مثل حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي، لن تعزز العلاقات الأمنية والدفاعية مع تركيا فحسب، بل ستؤدي أيضا إلى تعزيز المواقف التاريخية لهذه الدول فيما يتعلق بالأمن الأوروبي. وفي النتيجة، من الضروري أن تتخذ هذه الدول خطوات جادة وملموسة وعاجلة في مجالات مثل مكافحة الإرهاب والتضامن مع الحلفاء ضد المنظمات الإرهابية. ■

* تم نشر هذه المقالة باللغة التركية في العدد 121 من مجلة تحليلات الشرق الأوسط التي تصدر عن مركز أورسام.

إسماعيل نعمان تلجي: أكاديمي من تركيا، أستاذ مشارك دكتور في قسم العلاقات الدولية بجامعة صقاريا، نائب رئيس مركز أورسام.